

كيف مكنت التقنيات الحديثة الإرهابيين من أدوات لم تكن في المتناول

الحكومات مطالبة بمعالجة ثغرات التسليح وتعزيز الأمن الإلكتروني



يربط محللون عسكريون امتلاك التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية لأدوات تكنولوجية حديثة تساعد في أنشطتها بالعوامل الحتمية، التي حفزت الشركات على الابتكار ونشر تقنيات الاستخدام المزدوج، رغم أن الشركات تتحمل مسؤولية إعلام الجمهور بالمخاطر، التي تنطوي عليها تقنيات معينة في ظل غياب تشريعات مدروسة تتسجم مع الوضع الحالي، لنصل إلى السؤال الأهم وهو كيف ستواجه الحكومات هذه التهديدات المتزايدة مستقبلا.

● لندن - يثير اعتماد ونشر التكنولوجيا الجديدة في تطوير الأسلحة من خلال الاستخدام التجاري والإرهابي فضول فئة معينة من المتابعين، بيد أن انتشار التقنيات الحديثة أسست بيئة خصبة لمناقشة نظريات الابتكار العسكري وكيف تبني الفاعلون العنيفون غير الحكوميين الجوانب الرئيسية لهذا الابتكار.

ويشير معظم المحللين عند سؤالهم عن استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الحديثة غالبا إلى الأحداث البارزة، التي شهدتها العالم مثل فريق المجاهدين الذي أسقط ثلاث طائرات هليكوبتر سوفيتية بأربعة صواريخ ستينغر في 1986. كما يعودون بالذاكرة إلى الوراء إلى الهجمات المفاجئة بصواريخ كروز، التي شنّها حزب الله على السفينة الحربية الإسرائيلية "أهي هانتي" في عام 2006 ومن قبلها هجوم الحوثيين على سفينة يو.أس. ماسون في 2016. ومع ذلك، يرى موقع "وور أون ذي روكز" الأميركي المتخصص في الأسلحة أن هذه الشواهد لا تمثل سوى تلك التي تم فيها استخدام الأسلحة المنتجة خصيصا للحرب وكانت قوتها نتاج نظام مغلق لتطوير الأسلحة تقوده الحكومة.

ويقول توماس إكس هومز، وهو ضابط متقاعد من مشاة البحرية الأميركية ويعتبر متخصصا في حرب مكافحة التمرد، إن ذلك يفقد نوعا مختلفا من التكنولوجيا، التي وسعت بشكل كبير من وصول الجهات الفاعلة غير الحكومية وهي التكنولوجيا التجارية المتاحة.

بداية التوظيف

في مطلع أكتوبر 1993، فوجئت القيادة العسكرية الأميركية باستخدام رجال العشائر الصومالية شبكة من أجهزة الراديو والهواتف المحمولة لحشد أحياء باكلمها ضد غارة أميركية على سوق باكارا في مقديشو، فيما أصبح يعرف باسم حادثة "بلاك هوك داون".

وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فشلت القوات العسكرية في توقع استخدام الهواتف المحمولة ومحطات الراديو وأدوات فتح أبواب المراب لإطلاق العيارات النارية، وفي الفترة الفاصلة بين 2015 و2017، استخدم انفصاليون في أوكرانيا طائرات صغيرة ذاتية القيادة لإلقاء قنابل التراميت على مستودعات الذخيرة العسكرية مما أدى إلى تدمير مئات من الأطنان.

وفي الشرق الأوسط استخدم داعش خلال 2017 مزيجا من الطائرات التجارية منخفضة التكلفة والطائرات ذاتية القيادة محلية الصنع لمهاجمة قوات الأمن العراقية بشكل متكرر. وفي يوم واحد قام التنظيم بتجديد جميع تحركات تلك القوات عبر تنفيذ 70 مهمة بطائرة ذاتية القيادة، وكان الرد الوحيد ضدها من خلال استخدام نيران الأسلحة الصغيرة غير الفعالة.

وقام الإرهابيون بتكثيف أدوات الشبكات الاجتماعية مفتوحة المصدر وشبكات الاتصالات التجارية للتخطيط للهجمات وتنفيذها. وفي مطلع 2002، استخدم أبو عبيد القرشي الإنترنت لنشر استراتيجية تنظيم القاعدة

لمواصلة القتال رغم الإجراءات الأميركية في أفغانستان. وحتى وفاته، استمر أسامة بن لادن في تحفيز أتباعه عبر أشرطة الفيديو حتى أثناء مطاردة عالمية مكثفة.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كانت الجيوش المتطورة والمسلحة تسليحا جيدا تتفاجأ بشكل منتظم من قبل المتمردين أو الإرهابيين باستخدام تكنولوجيا تجارية ميسورة التكلفة. ولذلك يؤكد إكس هومز أن العالم شهد استغلالا مشابها للتكنولوجيات الجديدة من قبل جهات فاعلة غير حكومية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وقال "لقد مكنت التغييرات السريعة في النقل والاتصالات وإنتاج الغذاء والسوء والتصنيع وإنتاج الطاقة الإرهابيين من التسبب في العنف وتعزيز أجهزتهم. ويمكن أن توفر دراسة تلك الحقبة إرشادات لأولئك الذين يقاؤون الجهات غير الحكومية اليوم".

وفي وقت الاستخدام المبكر للديناميت، مثلا، اغتالت منظمة نارودنايا فوليا القيصر ألكسندر الثاني لروسيا في 1881، حيث تم تطوير الديناميت كأداة للهندسة المدنية، وسرعان ما أعاد المتمردين استخدام الديناميت لإجراء المئات من التفجيرات حول العالم، ففي عام 1920، قتلت قنبلة واحدة 30 وأصاب أكثر من 300 شخص في وول ستريت.

وأوجدت الحركة المتمردة الدولية والديناميت حلقة تغذية مرتدة معززة، إذ استخدمت الديناميت في التفجيرات المدمرة وهذه النجاحات شجعت الآخرين على التحول إلى هذا المنحى وقد أدى ذلك إلى تحسين التكتيكات وعمل تفجيرات أكثر نجاحا، ودون عوائق من البيروقراطية، قاد المتمردين الابتكار في استخدام المتفجرات الصغيرة.

الجهات غير الحكومية الفاعلة دوليا وفرت ميزة لكركات التمرد والتطرف بإتاحة الآلاف من الأسلحة في الأسواق السوداء

وفاجت الهجمات السلطات باستمرار لأن خبراء الحكومة لم ينجحوا في صنع هذه الأسلحة ولم يتوقعوا استخدامها. وبنفس القدر من الأهمية، عملت المرافق التجارية للديناميت إلى زيادة الإنتاج على مستوى العالم. ونتيجة لذلك، دلت مواقع الهجمات على سرعة انتشار إنتاج الديناميت.

التكنولوجيا ساعدت داعش على صناعة الدرون

رؤوس خصومه كجزء من حملة دعاءيا وتجنيد شاملة. وبالنظر إلى الابتكارات الفتاكة، تفحص كرونين التقارب بين التقنيات الجديدة، ونسل الضوء على كيفية قيام الطائرات ذاتية القيادة والطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات والأنظمة المستقلة بتوسيع نطاق وصول الإرهابيين اليوم. ونظرا لأن مطوري هذه التقنيات منخرطون في أسواق شديدة التنافس، فإن قدرات أنظمتهم تتزايد بعدلات شبه متسارعة وانتشرت على مستوى العالم.



توماس إكس هومز
التغييرات التكنولوجية المتسارعة عززت من أجنادات الإرهابيين

وتشير كرونين إلى أن المتمردين على مدار التاريخ، لم يستخدموا أحدث التقنيات ولكنهم بدلا من ذلك، قاموا بتكثيف التكنولوجيا المستخدمة على نطاق واسع بطرق غير متوقعة مثل صنع قنابل ديناميت صغيرة محمولة يدويا لإجراء اغتيالات.

وتشعر كرونين إلى أن المتمردين يحتاج أفراد الأمن إلى التفكير في كيفية تجميع التكنولوجيا المتاحة بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، تشير كرونين إلى أن جميع مكونات أجهزة الاعتقال التي تعمل ذاتيا متاحة حاليا في الأسواق.

تشعر كرونين قائمة عملية وموجزة بالخصائص التي تسعى إليها الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأسلحة المتكثرة "يجب أن تكون سهلة المثال ورخيصة وسهلة الاستخدام وقابلة للنقل ويمكن إخفاؤها ويجب أن تثبت فعاليتها. علاوة على ذلك، تبحث الجهات الفاعلة غير الحكومية عن أسلحة مفيدة في مجموعة واسعة من السياقات، وهي جزء من مجموعة من التقنيات التي تزيد من تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة".

على تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة "ليس لأنها متفوقة على التقنيات المتطورة للدول، ولكن لأنها تساعد على حشد الأفراد وتوسيع نطاق تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة". وتعمل الأسلحة ذات هذه الخصائص على تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة "ليس لأنها متفوقة على التقنيات المتطورة للدول، ولكن لأنها تساعد على حشد الأفراد وتوسيع نطاق تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة". وتعمل الأسلحة ذات هذه الخصائص على تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة

لماذا لا تركز الأحزاب التونسية على التنمية السياسية



رياض بوعزة
كاتب وصحافي تونسي

يجمع المختصون في دراسة العلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية، بشكل عام، على أن تحديد الوظائف، التي تضطلع بها تلك المكونات الأساسية في الأنظمة السياسية العربية التي جاءت بعد انتفاضات عام 2011، ينطلق من معطى أساسي يتمحور حول الفصل بين ما هو نشاط حزبي وآخر له علاقة بالإطار العام للسياسات التي يفترض أن تساعد في ترسيخ الديمقراطية.

وتبدو تونس اليوم خارجة عن هذا السياق تماما إذ أن الأحزاب السياسية لم تفعل حتى الآن ما يساعد على ترسيخ مبادئ التنمية السياسية، إذ يفترض أنها وفي ظل النظام السياسي القائم المتكون من ثلاث رئاسيات أن تضطلع بدورها في مجتمع يتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي والتكامل الوطني، والابتعاد عن السجلات العقيمة التي جعلت الجميع يدور في حلقة مفرغة.

وتعاني القوى السياسية التونسية بداية من الليبراليين مروراً بالإسلاميين وصولاً إلى اليساريين من غياب شبه كلي لمفهوم الدولة، وتحتضن بدلا عنها السلطة، فضلا عن ظهور ضعف كبير في المؤسسات السيادة وعدم الاهتمام بمسائل الإصلاح في كافة أوجهها الاقتصادية والدبلوماسية.

ومع أن أزمات النظام السياسي تطال الدول المتقدمة وغير المتقدمة، مع خصوصية لبعض الدول ومنها تونس التي استبدلت نظامها الرئاسي إلى متعدد الرؤوس وفتحت المجال أمام نشاط الأحزاب بشكل أوسع، لكن الأوضاع في الوقت الراهن تحتاج إلى تغيير النظرة النمطية لعملها والانخراط بشكل أكبر في بناء دولة ديمقراطية تحترم مؤسسات الدولة.

وبالنظر إلى تشعب هذه القضية وانعكاسات نشاط الأحزاب في تونس، فإن التنمية السياسية ستمثل بلا شك مفهوما محايدا وبديلا لمفهوم الديمقراطية الليبرالي، بالإضافة إلى كونها الحل لمشاكل وأزمات النظام السياسي عبر استخدام آليات متعددة مثل الأيديولوجية والثقافة السياسية والأحزاب والإدارة المدنية والمؤسسة العسكرية.

وتحقق التنمية السياسية عادة عدة أهداف من أهمها زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية كونها أسلوبا سياسيا عصريا مع تحقيق بنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي وتعزيز قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

وعلى سبيل المثال، أقرز قانون الانتخابات ونظام الحكم الهجين، والذي يتم فيه تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، برلمانا يتكون من قتل معزولة ومختلة وظيفيا، حيث فشلت في الاندماج وفي تشكيل هيئة حاكمة فاعلة حيث دخلت في صراعات كبيرة

وتشعر كرونين قائمة عملية وموجزة بالخصائص التي تسعى إليها الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأسلحة المتكثرة "يجب أن تكون سهلة المثال ورخيصة وسهلة الاستخدام وقابلة للنقل ويمكن إخفاؤها ويجب أن تثبت فعاليتها. علاوة على ذلك، تبحث الجهات الفاعلة غير الحكومية عن أسلحة مفيدة في مجموعة واسعة من السياقات، وهي جزء من مجموعة من التقنيات التي تزيد من تأثيرها، وتكون ذات صدى رمزي، ويمكن تطويعها لاستخدامات غير متوقعة".

تسببت في تعليق مسار الدولة نظرا للسجلات القائمة على ملفات داخلية وجوهرية سياسية وحتى اقتصادية. ولم تسمح السياسة التوافقية للحزب الأول في الانتخابات التشريعية، وهو حزب حركة النهضة الإسلامي، بأن يحكم بفكره بل فرض عليه الدخول في سياسة توافقية حتى يستطيع تشكيل حكومة تسهر على مصالح التونسيين، كما هد هذا الأمر الاستقرار الحكومي حيث تشكلت حكومتان إثر الانتخابات الأخيرة التي أجريت في العام الماضي. ومن المؤكد أن هذا الخيار كان متعمدا من طرف القوى السياسية، التي جاءت عقب إسقاط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في 2011 ما أقره دستور 2014 أوجد عراقيل وعوائق، فقد تبنت الأحزاب المزيد من سياسات التوافق من خلال تشكيل حكومة ائتلاف علمانية إسلامية في 2015 كان طرفاها حزب نداء تونس الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وحركة النهضة.

تونس اليوم بعيدة عن سياق الديمقراطية، فالأحزاب لم تفعل ما يساعد على ترسيخ مبادئ التنمية السياسية

وقد مضت تونس في تلك السياسة إلى غاية ولادة حكومة هشام المشيشي والذي يقول إن التشكيلة التي اختارها جل وزرائها هم من التكنوقراط. ومع ذلك تظهر بين الفينة والأخرى مناوشات بين قادة الأحزاب الذين يحتمل كل واحد منهم الآخر الوصول إلى هذه النقطة كونهم أصبحوا مقصيين من الحياة السياسية ولم يعد لهم أي دور فاعل أو مبررات لوجودهم سوى تعطيل نشاط المؤسسة التشريعية.

ومن الواضح أن هناك تركيزا كبيرا على الإجماع، الذي جاء على حساب قضايا ذات أولوية مرتبطة بالحكم، فالكثير من المحللين يرون أن اليات الديمقراطية التوافقية أضحت تمثل عقبة أمام التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلاد. ومن هنا يأتي تسلط الضوء على كيفية اتباع مفهوم التنمية السياسية وإنهاء المناكفات بين الأحزاب، والتي أضرت بشكل بالغ بالناخبين، فهم باتوا ورقة انتخابية فقط في كل استحقاق.

وتحت باطمة سياسة التوافق، تخلت الدولة عن قضايا ملحة، مثل إصلاح أجهزة الأمن ولم يتسن لها اتخاذ إجراءات جريئة بشأن دعم الاقتصاد المترنح أو حتى تشكيل المحكمة الدستورية، فالصراع حول هذه المؤسسة الدستورية قد بطول لفترة والسبب في ذلك هم نواب البرلمان الذين يشكلون أهم 7 أحزاب رئيسية في البلاد.

لقد أدت تلك السياسة التوافقية، التي يصفها البعض بأنها "عرجاء" ولا تتماشى مع المتغيرات السياسية، إلى تطبيق نظام

المحاصصة الحزبية وملء المناصب بمسؤولين تنقصهم الكفاءة اللازمة والوعي السياسي المطلوب، ويفتقرون إلى التجربة في إدارة شؤون البلاد، مما فتح الباب

لتفتش الفساد والمحسوبية ولم تستطع فعلا له هيئة مكافحة الفساد ولا حتى السلطة القضائية تطويق هذه الظاهرة التي لا يمكن أن تحل إلا بإعادة تعتمد في أساسياتها على تحقيق التنمية السياسية.

